

الاقتصاد والأعمال

الوزارة فتحت حساباً لها في «المركزي»

500 مليون دينار دواء «المالية» لعلاج مشكلات المتعثرين

محمود الزعيم

فتحت وزارة المالية حساباً لدى البنك المركزي براسمال 500 مليون دينار تم تخصيصها لعلاج مشكلات المتعثرين لدى البنوك والجهات الاستثمارية.

صرح بذلك الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة براك الشيطان خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد على هامش الاعلان عن شروط الصندوق، وذلك بحضور مدير ادارة الحسابات العامة لوزارة المالية طارق المنصور.

وأوضح الشيطان ان باب استقبال الطلبات مفتوح حتى بداية شهر فبراير المقبل من العام الحالي، مشيراً الى ان نسبة الطلبات التي تلقاها الصندوق حتى الان بلغت 8741 طلباً بقيمة 355 مليون دينار.

واعتبر الشيطان ان هذه الاعداد من حيث الطلبات والقيمة من البالغ تعد اولية، مشيراً الى ان الموافقة بمنح المتعثر تأتي بعد اجراءات الوطني باستقبال الطلب واجراء الدراسات اللازمة والتأكد من مطابقتها لطلب للشروط الخاصة والتي سوف يتم توضيحها لاحقاً.

وأوضح الشيطان ان هناك مرحلة تأتي بعد ذلك هي تحويلها الى لجنة تسمى بلجنة الـ «20»، برئاسة القضاء واذا حدث

وجاء الرد بالموافقة من لجنة 20 فان الطلب يتم ارساله الى البنك الذي توجد فيه المديونية الخاصة بالعميل وذلك لإجراء الدراسة والتدقيق على حجم المبالغ المطلوبة ويعدها يتم ابرام عقد التسوية في البنك ويرسل الى وزارة العدل ومن ثم تقوم بارسال الطلب الى وزارة المالية.

وقال الشيطان ان قرار تقديم التسهيلات صدر وفقاً لقانون انشاء صندوق لمعالجة اوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار.

وأضاف الشيطان ان تبعية الصندوق تقع تحت ادارة وزارة المالية ويحول هذا الصندوق من الاحتياطي العام للدولة بما لا يجاوز 500 مليون دينار.

وأوضح ان العميل المتعثر هو كل مواطن من الأشخاص الطبيعيين تعثر في سداد رصيده المديونية المستحقة عليه لأي من الجهات الدائنة وحد حالتين للمتعثر هما عميل اتخذ هذه الاجراءات القانونية من قبل الدائنين او عميل التزاماته الشهرية تزيد على دخله الشهري بما يزيد 50 في المئة عن دخله سواء رواتبه الشهرية واي ايرادات اخرى.

وأشار الشيطان الى انه توجد العديد من المؤشرات التي تم اكتشافها خلال دراسة الصندوق منها قوة الاقبال من قبل المواطنين على التقديرة، لافتاً الى ان الصندوق يقوم باقراض

المواطنين ويعدها يقوم باستلام الاقساط بشكل شهري وبدون فوائد.

وطالب الشيطان بوجود الزام البنوك بخفض تقديم اي تسهيلات حتى ينتهي الصندوق من عمله.

وقسم الشيطان اللجان المخصصة للاقراض وكيفية توزيع هذه الحصص على البنوك الى 6 لجان للبنك الوطني، و4 لجان لبيت التمويل، و2 لجنة للتجاري، ولجنة واحدة لكل من الخليج وبنك الكويت الدولي والاهلي وبرقان وبوبيان.

وأوضح الشيطان ان عملية التقسيم جاءت بناء على معيار مقدار المديونية الحاصل داخل البنك الدائن لذا يعتبر «الوطني» هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الاموال المتعثر سدادها بصفتها دائناً، وان بنك بيت التمويل مسؤول عن الديون التي تقع داخله ايضا عن كل ما يتعلق بمصادر التمويل الإسلامية.

وقال الشيطان ان المبلغ الذي تم تخصيصه للصندوق والبالغ 500 مليون دينار لا توجد رغبات داخل الوزارة لرفعه في الوقت الحالي، مؤكداً ان المبلغ مناسب جدا لحجم المديونات لدى المواطنين، مؤكداً انه لا يوجد وقت محدد بمنح من خلال الطلاب الاموال.

معتبراً ان الفترة الزمنية تخضع للاجراءات المطلوبة للسلطة التقديرية للقاضي المسؤول.

وأوضح الشيطان ان تشكيل اللجان الخاصة بصندوق المتعثرين البالغ عددهم (20 لجنة) تضم في عضويتها واحداً من رجال القضاء بدرجة مستشار - رئيساً وممثلين عن البنوك الكويتية، وممثلين عن شركات الاستثمار، وممثلين عن ذوي الخبرة. وأشار الى ان الجزئية المتعلقة بالالتزامات الشهرية على المواطنين المتعثر حتى تتوافق مع شروط الصندوق تمثل الالتزامات الشهرية المستحقة على العميل المتعثر لكافة الجهات الدائنة بالإضافة الى النفقة الشرعية، واحكام قضائية واجبة التنفيذ، واقساط بنك التسليف والإدخار، واقساط مؤسسة الرعاية السكنية، والاقساط الشهرية المستحقة لاي من الجهات الحكومية.

ويؤوره أوضح مدير ادارة الحسابات العامة بوزارة المالية طارق المنصور ان الحساب المقترح لدى البنك المركزي توزع فيه الاموال المخصصة بحيث يكون المركزي مسؤولاً عن ضخ الاموال للبنوك عبر اللجان التي تم تحديدها.

وقال انه من دور المركزي ايضا استلام الاموال التي يتم تحصيلها من الاقساط، موضحاً انه يراعي التنسيق الجيد من داخل ادارة الحسابات ويعدها يتم الربط بين البنك المركزي واللجنة الآلية التي تم انشاؤها لهذا الغرض وهي تقوم بعملية تقنية لها علاقة بتنظيم الادوار.

الشيطان: 8741 طلباً قدمت حتى الآن.. والباب مفتوح حتى فبراير

مؤتمر الكويت للمسؤولية الاجتماعية للشركات انطلق بدعم من الأمم المتحدة

تعظيم إسهامات القطاع الخاص علاج ناجح للأزمة الاقتصادية

كليف؛ على الشركات أن تقوم بدورها المطلوب في التنمية جنباً إلى جنب مع الحكومات

يكون هناك تمييز بين الشركات والمؤسسات التي تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وتلك التي لا تلتزم بها وتكتفي بموقف المتفرج.

كما طالبت بضرورة الاهتمام بتقرير المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم تقييم الشركات من قبل الجميع سواء كانوا موظفين او عملاء او مساهمين من خلال تقرير المسؤولية الاجتماعية والذي يجب ان لا يقل اهمية عن التقرير المالي، وهنا أشادت العيار بالخطوات التي اتبعتها بعض الدول العربية ومن بينها ما أعلنته الهيئة العامة للاستثمار بالملكة العربية السعودية من مبادرة استثنائية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المملكة الا وهي «مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية»، والذي يأتي بهدف تشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات التي تسهم في إثراء القيمة البشرية والاجتماعية وتؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

وأشادت العيار بإعلان البورصة المصرية انها ستصدر في شهر مارس 2009 مؤشر السؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة «ستاندر اند اندور». وقالت العيار انه بغض النظر عن تفاصيل ومعايير هذه المؤشرات فإن المبادرة في حداتها تعد خطوة نوعية في التطوير برامجهما في مفهوم المسؤولية الاجتماعية عربياً، يجب ان يوازيها خطوات ايجابية متشابهة على المستوى الكويتي.

وأكدت العيار ان مؤشر المسؤولية الاجتماعية يعد الوسيلة المثلى لنقل المسؤولية الاجتماعية محلياً إلى مرحلة تطبيقية متقدمة تقوم على أسس القياس المحكم لممارسات الشركات وكذلك فإنه سوف يدفع الشركات إلى تطوير برامجهما في التعاطي مع القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة في رفع تنافسية الشركات وبالتالي انعكاسها على الاقتصاد الوطني.

وأضافت ان التطورات التي تشهدها الكويت كثيرة والسعي نحو منح القطاع الخاص دور أكبر في الاقتصاد بات أمر لا اختلاف عليه بتحصيل الكويت الى مركز مالي وتجاري متميز على مستوى المنطقة وهو ما يستلزم تصافر الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص.



فايزي كليف



اعتدال العيار

العيار: الأزمة المالية تؤكد أهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية

به بانها اجراء أزمة تعصف بعالمنا، وتعتبر بمثابة نقطة تحول في تلك الشركات كل التقدير والاحترام والنجاح، لافتة إلى أنه في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام نلاحظ امتداهما بشمل العالم بأسره الى جانب التوجهات السائدة بانها أزمة متقدة وان العالم لن يفيق من اثارها قبل عام او اثنين على افضل تقدير.

وأضافت، «من هنا تبرز أهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الأزمة المالية الحالية وبدون شك فان الكثير من الاسئلة مستقور ومنها.. هل يمكن للشركات ان تستمر في اداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردنا المالية واي دور يمكن ان تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة الطاحنة والى أي مدى يمكن لبعض الشركات ان تستغل تاريخها الاجتماعي الجيد في التخفيف من خسائرهما والتأثير على المستهلك من اجل ان يسانداهما... وغيرها من الاسئلة».

وأوضحت العيار ان الشركات الكبرى في العالم ادرت منذ زمن طويل لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو المحافظة على البيئة، وحتى في مجالات تدريب الطلبة وإكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتأهيلهم لسوق

الشركات احترام حريات الانسان، وتأمين ظروف عمل مناسبة، ووضع معايير بيئية وممارسة إدارة سليمة وكثارت سائده وهي بدون ادنى شك أزمة تختلف عن بقية الأزمات كون امتداهما بشمل العالم بأسره الى جانب التوجهات السائدة بانها أزمة متقدة وان العالم لن يفيق من اثارها قبل عام او اثنين على افضل تقدير.

وأضافت، «من هنا تبرز أهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الأزمة المالية الحالية وبدون شك فان الكثير من الاسئلة مستقور ومنها.. هل يمكن للشركات ان تستمر في اداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردنا المالية واي دور يمكن ان تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة الطاحنة والى أي مدى يمكن لبعض الشركات ان تستغل تاريخها الاجتماعي الجيد في التخفيف من خسائرهما والتأثير على المستهلك من اجل ان يسانداهما... وغيرها من الاسئلة».

وأوضحت العيار ان الشركات الكبرى في العالم ادرت منذ زمن طويل لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو المحافظة على البيئة، وحتى في مجالات تدريب الطلبة وإكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتأهيلهم لسوق

الشركات احترام حريات الانسان، وتأمين ظروف عمل مناسبة، ووضع معايير بيئية وممارسة إدارة سليمة وكثارت سائده وهي بدون ادنى شك أزمة تختلف عن بقية الأزمات كون امتداهما بشمل العالم بأسره الى جانب التوجهات السائدة بانها أزمة متقدة وان العالم لن يفيق من اثارها قبل عام او اثنين على افضل تقدير.

وأضافت، «من هنا تبرز أهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الأزمة المالية الحالية وبدون شك فان الكثير من الاسئلة مستقور ومنها.. هل يمكن للشركات ان تستمر في اداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردنا المالية واي دور يمكن ان تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة الطاحنة والى أي مدى يمكن لبعض الشركات ان تستغل تاريخها الاجتماعي الجيد في التخفيف من خسائرهما والتأثير على المستهلك من اجل ان يسانداهما... وغيرها من الاسئلة».

وأوضحت العيار ان الشركات الكبرى في العالم ادرت منذ زمن طويل لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو المحافظة على البيئة، وحتى في مجالات تدريب الطلبة وإكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتأهيلهم لسوق

راويّة الجبالي

أكدت المفصل الدائم لبرنامج فاليري كليف انه في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومات المسؤوليات الكبرى، فإنه من صالح الشركات أن تأخذ دورها لتساعد في تقديم الحلول اللازمة لعمليات التنمية. والشركات في العالم كله تعرف أنه من صالحها ان تتبناه مسؤوليات أكبر وأن تساهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقته كليف في افتتاح فعاليات مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات التي بدأ فعالياتها امس ويختمت اليوم، وتنظمة شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - فرع الكويت.

وأضافت كليف انه في الوقت نفسه تزداد المطالبات الدولية لأن تكون الشركات أكثر شفافية ويعتمد عليها بصورة أكبر في مساهماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ايما كان محل عملها. ويعكس تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاع توقعات المجتمع والمساهمين للور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في التنمية واستجابة الشركات للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

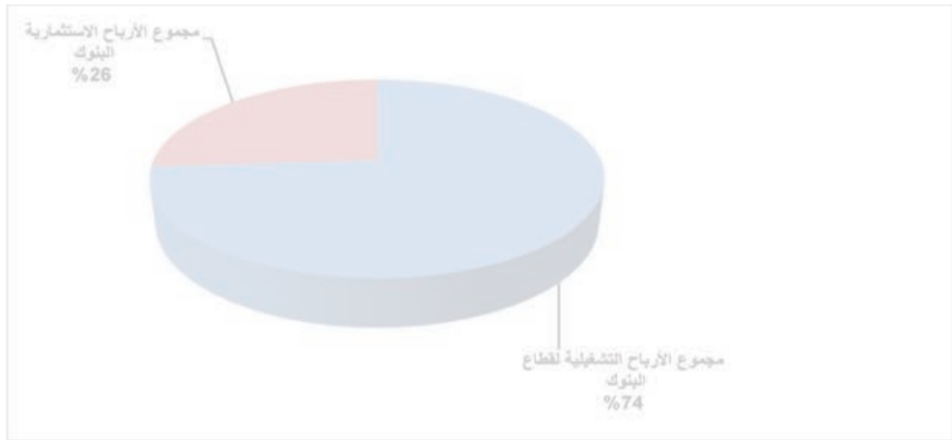
وحول المسؤولية الاجتماعية قالت كليف انها بدأت تأخذ نطاقاً واسعاً في التفسير، فتتطوي على الدور الفعال لمؤسسات القطاع الخاص «كمواطنين» لهم حقوق، وعليهم واجبات. وبالإضافة إلى سياسات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ففتعزز مسألة مواطنة الشركة، وبخاصة في تعظيم مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية دون الإخلال بممارسات الشركة.

وأشارت الى الاتفاقية الدولية المذكورة التي أرمها قادة الدول تعتبر قاعدة ضرورية تساعد في جدول أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد أصبحت هذه الاتفاقية الدولية أكبر مبادرة مواطنة للشركات، فجمعت الشركات والحكومات والعمال والمجتمع المدني على قناعة أن ممارسات الشركات التي تغرس في المبادئ العالمية يمكن أن تساعد على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية.

دور حيوي وتطلب الاتفاقية الدولية من

تحليل النتائج المعلنة للبنوك الكويتية المدرجة لثلاثة أرباع العام 2008

توزيع الأرباح المعلنة للبنوك لثلاثة أرباع العام 2008 مابين تشغلي واستثماري



اعداد: مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية

بلغ إجمالي نتائج البنوك الكويتية - وعددها تسعة بنوك - 895 مليون دينار لفترة ثلاثة أرباع العام 2008، وقد شكلت الأرباح التشغيلية 74 في المئة منها بما يعادل 659 مليون دينار، بينما مكثت الأرباح الاستثمارية النسبية المتساقطة والبالغة 26 في المئة، وذلك بما يعادل 236 مليون دينار.

وقد أعلن «وطني» أعلى أرباح بمقدار 244 مليون دينار بالمقارنة مع باقي البنوك، وذلك لثلاثة أرباع العام 2008، تلاه «بنك» بمبلغ 221 مليون دينار ثم «تجاري» بمبلغ 105 ملايين دينار، أما «بوبيان» و«الدولي» و«الأوسط»، فكانت أقل البنوك أرباحاً من حيث المعيار المطلق بمبلغ 19 و34 و50 مليون دينار على التوالي.

وقد حقق «وطني» أعلى نسبة أرباح تشغيلية بمعدل 99 في المئة من أرباحه المعلنة لثلاثة أرباع العام 2008، تلاه «وطني» بنسبة 97 في المئة، ثم «الأهلي» بنسبة 83 في المئة، أما أقل البنوك في هذا المضمار، فقد كان من نصيب «بنك» و«بوبيان» و«أوسط» بنسبة 45 و47 و54 في المئة على التوالي، علماً بان متوسط نسبة الأرباح التشغيلية لقطاع البنوك يبلغ 74 في المئة من الأرباح المعلنة، وذلك في



ارتفاع صادرات نفط العراق في ديسمبر إلى 1.815 مليون برميل يومياً

قالت وزارة النفط العراقية أمس (الثلاثاء): ان صادرات العراق من النفط الخام زادت الى متوسط 1.815 مليون برميل يوميا في ديسمبر الماضي ارتفاعاً من 1.76 مليون برميل يوميا في نوفمبر. وتقلبت الصادرات في الشهور القليلة الماضية، فيما يرجع الى حد كبير لصعوبات فنية والطقس السيئ في مرفأ البصرة الجنوبي الذي جرى منه شحن ثلاثة ارباع الخام العراقي.

وقال عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط ان صادرات ديسمبر تشمل متوسط 1.401 مليون برميل يوميا عبر البصرة، بالإضافة إلى 404 آلاف برميل يوميا من حقول نفط كركوك الشمالية عبر ميناء جيهان التركي. وتشمل ايضا عشرة آلاف برميل من الخام صدرت عبر الحدود الإيرانية من كركوك بالشاحنات، وهي اول مرة يصدر فيها الخام بهذه الطريقة منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003. واستؤنفت الصادرات عبر الحدود الإيرانية العراقية بموجب اتفاق بين البلدين العام الماضي. «رويترز»

«تويوتا» تعلن عزمها إيقاف الإنتاج في اليابان 11 يوماً

قالت شركة تويوتا موتور كورب أمس الثلاثاء انها تعتزم إيقاف الإنتاج في كل مصانعها في اليابان لما مجموعه 11 يوماً في شهري فبراير ومارس، في مواجهة ركود مبيعات السيارات، وتعزز تويوتا، التي أعلنت من قبل إيقاف الإنتاج ثلاثة أيام في كل مصنعها في اليابان هذا الشهر، تعطيل الإنتاج فترة إضافية خلال الشهرين القادمين، بالنظر الى تدهور السوق العالمية للسيارات.

استقالة رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني وتعيين «السويدي» خلفاً له

قال بنك أبوظبي الوطني أمس إن رئيس مجلس ادارته خليفة الكندي استقال، ولم يعط البنك سبباً لاستقالته الكندي. وأضاف البنك في بيان على موقع سوق أبوظبي للأوراق المالية انه جرى تعيين ناصر أحمد السويدي خلفاً للكندي الذي استقال أمس الاول (الاثنين).

مسؤول أوروبي: وضع إمدادات الغاز في أوروبا يندهور كل دقيقة

قال مسؤول في رئاسة الاتحاد الأوروبي أمس (الثلاثاء): إن وضع إمدادات الغاز الروسية لأوروبا تغير بشكل هائل خلال الليل، وأنه يتدهور بشدة على الحدود الأوكرانية السلوفاكية. وقال وزير الصناعة التشيكي مارتن ريمان للصحافيين في كفيف بعد اجتماع مع مسؤولين أوكرانيين: «الوضع على الحدود الأوكرانية السلوفاكية يتدهور كل دقيقة، ونودو الحديث عن هذا الوضع الجديد». «رويترز»

تراجع أسعار المساكن في بريطانيا 2.5 في المئة

رغم خفض بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة الرسمي إلى اثنين في المئة فقط. ومن المتوقع ان يخفض بنك إنجلترا تكلفة الاقراض مرة أخرى في وقت لاحق من الاسبوع، ولكن المحللين يتوقعون ان يتكبد أصحاب المساكن معاناة أكبر في الأشهر المقبلة نتيجة توقف قروض الرهن العقاري الجديدة، بسبب أزمة الائتمان العالمية. وأظهر مسح آخر نشره الاتحاد في وقت سابق أن ثقة المستهلك تراجعت بشدة في ديسمبر، بينما يخشى المواطنون أن الاقتصاد في سيولة لينهز أول كساد منذ بداية التسعينات. «رويترز»

قال اتحاد البناء الوطني أمس (الثلاثاء): إن أسعار المساكن في بريطانيا انخفضت بنسبة 2.5 في المئة في ديسمبر، مما يجعل 2008 أسوأ عام لهذا القطاع على الإطلاق.

استرليني ما يعادل (43630 دولاراً) في العام الماضي بانخفاض بنسبة 15.9 في المئة عن العام السابق، وهو معدل انخفاض سنوي قياسي. ونسبة الانخفاض في ديسمبر، التي بلغت 2.5 في المئة هي الأكبر في سبعة أشهر وتزيد على خمسة أمثال نسبة التراجع في الشهر السابق في مؤشر على ان الوضع في السوق يتدهور سريعاً